المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-05-2006
الصفحـات : 6
العـــدد : 14517
المسلسل : 35

تشجيع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع

تحويل الاسكان الشعبي لمجمعات إنتاجية

عقب صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على خطة وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مشاريع الاسكان الشعبي باعتماد انشاء ١٦.٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق المملكة المختلفة بتكلفة «٢.٤» مليار ريال للعام المالي الحالي كمرحلة اولى ، وجه وزير الشئون الاجتماعية الدكتور عبد المحسن العكاس بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لتحديد الأطر الواجب اتباعها لتنفيذ هذا المشروع الحيوي الكبير.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-05-2006
الصفحـات : 6
العـــدد : 14517
المسلسل : 35

فالح الذبياني (مكة المكرمة)

معالي وزير الشئون الاجتماعية الموقر

تحية طيبة

تنفيذاً لتوجيهات معاليكم المتضمنة تكليفنا بإعداد تصور كامل وشامل يحقق تطلعات القيادة الحكيمة ويرسم السياسة المستقبلية التي سيتم على ضوئها تحديد أسماء المستفيدين من مشروع الإسكان الشعبي ، نفيد معاليكم أن اللجنة التي وجهتم بتشكيلها عقدت عشرات الاجتماعات ، والتقت بخبراء ومسئولين ومتخصصين في مثل هذه المشروعات ، وخرجت بهذا التقرير«الافتراضي» ...

□□ : يعتبر مشروع الإسكان بصفة عامة من الأمور التي تسعى الدول في العالم إلى توفيره لمواطنيها، فهو أمر ضروري يساعد في الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد وزيادة انتاجيته لمجتمعه، وهذا ما تقوم به دولتنا الرشيدة في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين

د.العكاس

وولي عهده الأمين كونها ترى أن مشاريع الإسكان تعد من أولويات أي فرد وهذه تعتبر خطوة للاستقرار لكي يدفع الفرد بنفسه إلى ما هو أفضل له في الحياة المعيشية ... ولهذا فعموم أبناء الوطن والمستفيدين من هذا المشروع على وجه الخصوص يتطلعون إلى رؤية واضحة وشاملة لتنفيذ هذه الوحدات التي هم في حاجة ماسة لها .

□□ : أظهرت الاحصائيات والمعلومات التي حصلنا عليها من جهات عدة أن احتياج تمويل الإسكان في المملكة سنوياً يصل لحوالى ١١٧ مليار ريال وذلك لتوفير حوالى ٢٠٠ الف وحدة سكنية يحتاجها سكان المملكة كل عام، تلقى على كاهل صندوق التنمية العقاري تمويلا جزئيا لبناء ٧٠ الف وحدة سكنية منها بينما يتوقع من الدولة أو القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية توفير العدد الأكبر المتبقي من تلك الوحدات السكنية المطلوبة سنوياً .

□□: وزارة الشؤون الاجتماعية ومن خلال المسئوليات الملقاة على عاتقها تظل هي الجهة المناط بها تنظيم قطاع الإسكان العام، ومن خلال الطلبات التي قدمناها لوكالة الوزارة لشئون الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي تبين عدم وجود أي معلومات دقيقة تبين أعداد المحتاجين لمشاريع الإسكان الشعبي في مناطق المملكة المتعددة باختصار قواعد المعلومات لدى هذه الوكالة معدومة.

□□: الشئ المفرح أيضاً أن عشرات المؤسسات الخيرية لها جهود كبيرة في تنفيذ مشاريع الإسكان الشعبي ومنها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي والتي بدأت في تنفيذ مشاريع في ٧ مناطق في المملكة هي الأكثر فقراً والأكثر حاجة ، وكذلك مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخيرية التي هي الأخرى تنفذ سلسلة من مشاريع الإسكان الخيري ، إضافة إلى مؤسسات عدة في أرجاء وطننا العزيز ، وهذه المؤسسات تعمل باجتهادات فردية ومع ذلك حققت نجاحات كبيرة ، ولذا لا بد من الاستفادة من مشاريعها بما يحقق الفائدة المرجوة .

□□ : ولتحقيق مشاريع مثالية للإسكان التنموي نرى أنه من الضروري أن يتم الاستعانة بعدد من الخبراء في العلوم الاجتماعية وعلوم العمران العاملين في المؤسسات العلمية العليا بالمملكة ليقوموا بتقويم تلك المواقع والمفاضلة فيما بينها، واستشراف مستقبلها التنموي ، والاستفادة من تجارب مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي تلك المؤسسة العريقة التي حققت قفزات هائلة مبنية على أسس علمية متينة ، وكذلك مؤسسة الأمير سلطان الخيرية ، ولجنة الخدمات الاجتماعية بإمارة منطقة مكة المكرمة .

ولتنفيذ ذلك نوصي بـ :-

– إنشاء هيئة عامة للإسكان يقع على عاتقها مسؤولية اقتراح الخطط لتنفيذ سياسات واستراتيجيات الإسكان الوطنية والإشراف والمتابعة على تبني مشاريع الإسكان ضمن إطار تلك الخطط من قبل القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

– العمل مع وزارة المالية والقطاعات المعنية بالتمويل بتوفير اعتمادات سنوية بشكل دائم لتنفيذ مشاريع الإسكان الشعبي ولضمان عدم توقفها لأي طارئ لأن هذا الإيقاف سيضاعف المشكلة لا سيما في ظل النمو السكاني الكبير بالمملكة .

– إيجاد مناخ التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع الإسكان بأساليب ميسرة للمواطنين مع إعطاء الأولوية للمتقاعدين وغير الموظفين وهم الشريحة التي لا تملك مسكناً حتى الآن .

– فيما يتعلق بمشاريع الإسكان المتمثلة في بناء ١٦ ألف وحدة سكنية يجب أولاً أن تحول هذه المجمعات إلى مجمعات إنتاجية لكي تساهم في دفع عملية التنمية في بلادنا وأن تساعد في الحد من ظاهرة الفقر والتقليل من الجريمة وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار بعمل توعية الساكنين وتثقيفهم بأن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع بإنشاء مراكز تعليمية وتثقيفية كدور تحفيظ القرآن الكريم والأندية الاجتماعية التي تخدم جميع فئات الساكنين، كما نأمل أن تتضمن وسائل ترفيهية ومنتزهات عامة داخل هذه المجمعات السكنية .